منع مصر من الصرف

دراسة فى قراءات القرآن الكريم متضمنة آراء النحاة واللغويين والمفسرين

د. حسن محمد عبد المقصود*

المقدمة:

مشكلة منع مصر من الصرف دراسة نحوية دلالية فى القرآن الكريم تناقش مواقع مصر فى القرآن الكريم والقراءات القرآنية المختلفة، بهدف الكشف عن سبب صرف مصر فى قوله تعالى: «اهبطوا مصر» ونحاول أن نوفق بين القراءات المختلفة التى جاء فيها لفظ «مصر» مصروفا مرة وممنوعا مرة أخرى، وتبين دلالة الصرف، ودلالة المنع.

وقد تحدث النحاة عن منع مصر من الصرف وجواز صرفها فى ثنايا حديثهم عن العلم المؤنث، وتحدث المفسرون أيضًا عن صرفها ومنعها فى تفسيرهم قوله تعالى: «اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم» وأعاد بعضهم الحديث عن ذلك فى سورة يونس أو غيرها. لكن أحدا لم يفرد دراسة لهذا الموضوع لا فى القديم ولا في الحديث.

ولقد كان الدافع الأساسى وراء هذا البحث هو مجيء مصر فى القرآن الكريم فى خمسة مواضع منعت الصرف فى أربعة منها، كانت فى كل موضع منها دالة على مصر الوطن دلالة يقينية وصرفت فى موضع.

* مدرس النحو بقسم اللغة العربية ، بكلية التربية ، جامعة عين شمس.

واحد هو موضع البقرة ، على أن هناك من قرأ بمنعها في جميع المواضع.

ومن ثم كان لابد من استقراء جميع القراءات القرآنية في هذه المواضع الخمسة في محاولة لبيان منعها أو صرفها ، والكشف عن العلة وراء ذلك.

وقد أدى ذلك إلى أن يأتي البحث في مقدمة وخمسة أقسام وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

أولاً : مصر في كتب القراءات :

ورد لفظ مصر في القرآن الكريم في خمسة مواضع هي :

﴿ اهبطوا مصراً ..﴾ البقرة ٦١.

﴿تبوءا لقومكما بمصر بيوتا﴾ يونس ٨٧،

﴿وقال الذي اشتراه من مصر﴾ يوسف ٢١.

﴿وقال ادخلوا مصر﴾ يوسف ٩٩.

﴿أليس لي ملك مصر﴾ الزخرف ٤٣.

وقد جاء لفظ مصر ممنوعا من الصرف في المواضع الأربعة في يونس ويوسف والزخرف ، وجاء مصروفا في موضع البقرة وحده ، وقد اختلفت القراءات في موضع البقرة فهناك – مع قراءة الصرف – من قرأ بمنع مصر من الصرف ؛ إذ قرأ الأعمش والحسن بغير تنوين، يقول البنا: "وعن الحسن والأعمش (مِصْرَ) بلا تنوين غير منصرف ، ووقفا بغير ألف ، وهو كذلك في مصحف أبي بن كعب وابن مسعود وأما من صرف فإنه يعني مصرا من الأمصار غير معين ، واستدلوا بالأمر بدخول القرية، وبأنهم سكنوا الشام بعد التيه ، وقيل أراد بقوله (مصرا) وإن كان غير معين مصر فرعون من إطلاق النكرة مرادا بها المعين."[١]

(١) الإتحاف ١/ ٣٩٤

ومن خلال كلام البنا يتضح أن مصر الوطن ممنوعة من الصرف وأنها وهي منونة إن أريد بها الوطن فهي من باب وضع النكرة موضع المعرفة ، مما يكشف أن مذهبه منع الصرف. مع مراعاة أن لفظ مصر هنا ليس قاطع الدلالة على مصر الوطن، لكنه يحتملها. ويقول ابن خالويه: "اهبطوا مصرَ بغير تنوين الأعمش".[١] ولم يقرأ أحد القراء السبعة بإسقاط التنوين بل كلهم مجمعون على التنوين (مصراً).[٢]

بسبب هذا الخلاف في تنوين مصر بين مانع ومجيز كان لابد من استقراء لفظ مصر في القرآن الكريم حيث وجد في خمسة مواضع هي البقرة ٦١ ، ويونس ٨٧، ويوسف ٢١ ، ٩٩ ، والزخرف ٥١. فأما قوله تعالى : ﴿ تبوءا لقومكما بمصر بيوتا﴾ [٣] فلم تذكر كتب القراءات خلافا في قراءة لفظ مصر بل أجمع القراء على منعها من الصرف فجرت بالفتحة [٤]

وكذا قوله تعالى : ﴿وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه﴾ [٥] لا توجد له قراءة متواترة بصرفه [٦]، ولا غير متواترة [٧]. وكذا في قوله تعالى:﴿آوى إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين[٨]﴾ لم ترد قراءة بصرفه. [٩]

(١) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ٦

(٢) راجع : الإقناع ٣٧٣ ، والتيسير ٦٣

(٣) سورة يونس ٨٧

(٤) راجع : التيسير ١٠٠ ، والإقناع ٤٠٨ ، والإتحاف ١١٨/٢

(٥) سورة يوسف ٢١

(٦) انظر : الاقناع ٤١٣ ، والتيسير ١٠٤

(٧) انظر : الإتحاف ١٤٣/٢ ، ومختصر في شواذ القرآن ٦٣

(٨) سورة يوسف ٩٩.

(٩) انظر مثلا الإتحاف ١٥٤/٢

وقولــه تعالى: ﴿أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجـــري مــن تحتي[1]﴾ حيث لم يقرأ بصرفها أحد.[2]

ويلاحظ أن موضع البقرة الذي جاء فيه الصرف فــي المتواتــر ، والمنع في بعض الشاذ من القراءات موضع احتمالي الدلالة على كونـــها مصر الوطن ، بينما المواضع الأربعة الأخرى جاءت ممتنعة من الصرف فيما تواتر من القراءات وفيما لم يتواتر، وهذه المواضع الأربعة قاطعـــة الدلالة على أنها مصر الوطن ، وهذا يعني أن مصر إذا أريد بـــها هــذه المنطقة فهي ممنوعة من الصرف دائماً.

ثانياً : مصر في كتب النحو :

لعل في التتبع التاريخي لمشكلة منع العلم المؤنث من الصرف مــا يكشف عن جهد النحاة العرب في هذه القضية من جهة ، ويوضح طريقــة تفكيرهم من جهة أخرى ومن ثم رأيت أن أقوم بتتبع أقوال النحـــاة منــذ سيبويه حتى ابن هشام في محاولة لتأصيل الرأي النحوي من جهة وبيـــان أثر التتابع الزمني في إحداث التغير في الفكر النحوي من جهة أخـــرى. يقول سيبويه : "اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ســاكنا وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيـــار، إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو قِدْر، وعَنْز ودعد، وجُمْل ونُعْم، وهند. وقد قال الشاعر فصرف ذلــك ولم يصرفه :

لم تتلفع بفضل منزرها دعدٌ ولم تسق دعد في العلب

(١) سورة الزخرف ٥١

(٢) انظر : الإتحاف ٤٥٧/٢ ومختصر في شواذ القرآن ١٣٥

فصرف ولم يصرف - وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا."(١)

ويقول: "فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف ، هذا قول أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لأن المؤنث أشدُ ملاءمة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر. وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو ، لأنه على أخف الأبنية."(٢)ويقول أيضاً : "إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة قدْر وشَمسْ ودعْد، وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل : ﴿اهبطوا مصرا﴾ إنما أراد مصر بعينها، فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف وإن كان خفيفاً لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجمياً بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذ كان اسماً مؤنثاً. ألا ترى أنك لو سميت مؤنثاً بمذكر خفيف لم تصرفه كما لم تصرف، المذكر إذا سميته بعناق ونحوها فمن الأعجمية حِمْص وجور وماه فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها كما لم تصرف الرجل لو سميته بفارس ، ودمشق، وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر ، وإنما سمى واسطا ، لأنه مكان وسط البصرة والكوفة ، فلو أرادوا التأنيث قالوا واسطة ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف." (٣)

---

(١) سيبويه ٢/٢٢ بولاق.

(٢) سيبويه ٢/٢٣ بولاق.

(٣) السابق ٢/٢٣

يحدد كلام سيبويه في هذا النص شيئين : الأول أن المؤنث المسمى بمذكر لا ينصرف، والثاني أن المؤنث الأعجمي لا ينصرف وإن كان خفيفا ؛ لأنه في خفته بمنزلة المذكر الزائد على ثلاثة أحرف.

فإذا كان كلامه يوهم أن مصر (الرطن) يجوز صرفها ومنعها فإن تفصيله لقضية منع الصرف في العلم المؤنث يؤكد منع مصر من الصرف، ويبقى التعليل لهذا المنع.

فإذا ما انتقلنا إلى المبرد ، وهو ممن كان اهتمامهم بالتعليل كبيراً ، لم نجد عنده جديداً إلاَّ إضافة بعض الأسماء ، وأنه ذكر أن مصر لا تنصرف لأنه علم مذكر سمي به مؤنث ولأنها جاءت في القرآن غير مصروفة يقول المبرد :"اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف كانت فيه علامة التأنيث أولم تكن مذكرا كان الاسم أو مؤنثا. وذلك نحو امرأة سميتها قدما أو قمرا أو فخذا أو رجلا. فإن سميتها بثلاثة أحرف أوسطها ساكن فكان ذلك الاسم مؤنثا أو مستعملا للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم علم التأنيث نحو : شاة ، فإن ذلك قد تقدم قولنا فيه. وذلك نحو امرأة سميتها بشمس أو قدم فهذه الأسماء المؤنثة ، وأما المستعملة للتأنيث فنحو جُمْل، ودَعْد، وهِنْد أنت في جميع هذا بالخيار وترك الصرف أقيس. فأما من صرف فقال رأيت دعداً وجاءتني هندٌ فيقول : خفت هذه الأسماء، لأنها على أقل الأصول فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث. ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته نحو عقرب وعناق موجود فيما قل عدده، كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواء فإن سميت مؤنثا باسم مع هذا المثال أعجمي فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف في المعرفة وذلك نحو امرأة سميتها بخش أو بدل، أو بجاز ، فإنه جمع مع التأنيث عجمة فاجتمع فيه مانعان.

فإن سميت مؤنثا بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافا فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني فيرون أن صرفه لا يجوز ، لأنه أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزلة المعدول ، وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمراً. ويحتجون بأن مصر غير مصروفة في القرآن ، لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة ، وذلك قوله عز وجل ﴿أليس لي ملك مصر﴾ فأما قوله عز وجل ﴿اهبطوا مصرا﴾. فليس بحجة عليه؛ لأنه مصر من الأمصار وليس مصر بعينها ، هكذا جاء في التفسير. والله أعلم."(١)

يؤكد المبرد منع مصر الوطن من الصرف والعلة عنده – أيضاً– أنه مذكر سمى به مؤنث ، وهو يذكر رأي سيبويه والخليل والمازني ، ولا يعلق عليه ، إذ هو يعتنق الرأي ذاته.

والزجاج يبين أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط يجوز منعه جريا على القياس ويجوز صرفه وأن المنع هو الاختيار وهو مذهبه، بل إنه يخطئ المجيزين في رأيهم ، فهو يثبت الجواز ثم يبين أن الصرف خطأ ، يقول : "إذا سميت أرضا باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وكان ذلك الاسم مؤنثا أو اسما الغالب عليه التأنيث فالاختيار ترك الصرف.

وإن شئت صرفت على مذهب البصريين كما أخبرتك في الباب الذي قبله. وترك الصرف مذهبي ، وذلك الاسم نحو : قدر، وشمس ، وعنز لو سميت بلدة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها.

(١) المقتضب ٣/٣٥٠ - ٣٥٣

وزعموا أن قوله عز وجل : ﴿اهبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم﴾ أنه يراد به مصر من الأمصار ، وقال بعضهم يريد مصر بعينها. فإن أراد مصر بعينها فإنما صرف لأنه جعل اسما للبلد لا للبلدة."[1]

والزجاج هنا يقترب في رأيه مما رآه الخليل بن أحمد حيث قرر الخليل عدم صرف مصر ، واختار الزجاج عدم الصرف لكنه أجاز الصرف مع جمهور البصريين جريا على أن بها علتين هما العلمية والتأنيث، والتأنيث ثقيل فيمنع معه الاسم ولو كان خفيفا. يقول : "وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط وكان مؤنثاً لمؤنث خف فصرف وهذا خطأ. لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف. فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف."[2]

فكأنه يناقض نفسه ههنا ، إذ يبيح الصرف فيما سكن وسطه ثم يبين خطأ من أجاز الصرف ، وفي تحليه الآية يعلل لقراءة الصرف بأنها على إرادة البلد.

والأمر عند ابن السراج لا يختلف كثيرا عنه عند سيبويه والمبرد ، فهو يبين أن فريقا من النحويين يمنع المؤنث الثلاثي الساكن وسطه جريا على القياس، وأن فريقاً آخر يصرفه نظرا إلى خفته ، يقول "فمن العرب من يصرف لخفة الاسم ، وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف، فإن سميت امرأة باسم مذكر وإن كان ساكن الأوسط لم تصرفه نحو زيد وعمرو ، لأن هذه من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث فهذا مذهب أصحابنا."[3]

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٢

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠

(٣) الأصول ٢/٨٥

لعل الزجّاجيّ في كتابه الإيضاح في علل النحو قد قدم علة واضحة لمنع هذا العلم من الصرف حيث يقول : "لأن المذكر إذا سمي به مؤنث لم يصرف في المعرفة قلت حروفه أو كثرت."(١)

وهو بهذا يكاد يحل جزءاً كبيراً من المشكلة فمصر علم على بلدنا وقد أخذ في أكثر أقوال أهل العلم من المصر بن نوح فهو مذكر سمي به مؤنث غير أن الأمر لا يقف عند حد كونه مؤنثا سمي بمذكر ، لأنه قد يقال إنه مذكر سمي به مذكر آخر فالمقصود البلد لا البلدة فيفقد العلة المانعة من الصرف. لكنها خطوة في طريق الحل.

أما الفارسي فإنه لم يضف جديداً في هذا المجال إلاّ أنه قَوّى الصرف مع المنع حيث ناقش الأمر بطريقة مختلفة يقول : "وما كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الأوسط منه متحركا أو ساكنا، فإن كان متحركا لم ينصرف كما لا ينصرف سعاد وجَيْأل لأن الحركة تنزل منزلة الحرف الزائد على الثلاثة."(٢)

ويقول أيضاً : "فإن كان الاسم الثلاثي ساكن الوسط صرف ولم يصرف ، فترك الصرف لاجتماع التأنيث والتعريف ، والصرف لأن الاسم على غاية الخفة ، فقاومت الخفة أحد السببين. ومن زعم أن القيلس في دعد أن لا يُصرَف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ولوط وهما أعجميان ومعرفتان ، وإلزامهم الصرف لهما لخفتهما يقوي من صرف هندا ودعدا في المعرفة."(٣)

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٩٨

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩١.

(٣) السابق ٩٩٣ ، ٩٩٤.

فهو هنا يناقش من يقوي المنع ويرد عليه بأن المؤنث الثلاثي الساكن الوسط يقترب من الأعجمي الثلاثي الساكن وسطه ، فإذا كانوا يلزمون الأعجمي الخفيف الصرف فإن هذا يقوي صرف المؤنث لخفته أيضاً. ولكن ما الرابط بين الأعجمي والمؤنث هنا حتى يقيس أبو على المؤنث على الأعجمي فيقوي الصرف على المنع ؟ !

والإمام عبد القاهر الجرجاني يحاول الإجابة عن مثل هذا السؤال فيقول : "اعلم أن كل اسم ثلاثي ساكن الوسط خص بالمؤنث فإنه لا يصرف ويصرف أما منع الصرف كقوله:

لم تتلفع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعلب

فعلى الظاهر ، لأن فيه التأنيث المعنوي والتعريف. وأما الصرف فلأجل أن الاسم لما خَفَّ صارت خفة لفظه معادلة لثقل أحد السببين فتنزل منزلة ما ليس فيه إلاَّ سبب واحد، وقد غلب الصرف على هذا النحو. وأما قول الشيخ أبو علي : ومن زعم أن القياس في دعد ألاَّ يصرف فإن المقصود به أبو العباس؛ لأنه قال فيما حكى عنه شيخنا رحمه الله. إن الصرف في نحو هند ودعد لضرورة الشعر[1]، وليس ذلك بسديد لما ذكرنا من أن الخفة تقاوم أحد السببين ، وكفى إلزاما بما ذكره الشيخ أبو على من أنهم صرفوا نوحاً ولوطا مع وجود سببين : العجمة والتعريف ، وذلك كثير في التنزيل كقوله : ﴿كذبت قوم نوح المرسلين﴾، و ﴿لما جاءت رسلنا لوطا﴾ ولم يقرأ بمنع الصرف في هذا النحو أحد من القراء.

فكما جَوَّزَت الخفةُ الصرفَ في هذا كذلك يجوز في هند ودعد لتساويهما في تضمن السببين، وصرفُهم هذا النحو بسكون أوسطه يدل على ما ذكرنا في قدم ؛ إذ لو كانت الحركة في قدم غير مُنَزَّلة مَنْزِلة

---

(١) راجع رأي المبرد في ص ٦ ، ٧ من هذا البحث ، وستجد أنه احتج لرأي كل فريق ولم يذكر أن صرف هند ودعد لضرورة الشعر.

الحرف لوجب أن يجوز في شيء من جنسه الصرف كما جاز في هند ، فإن نكرت نحو هند ودعد لم يكن إلاَّ الصرف لزوال التعريف."(١)

وأمَّا الزمخشريّ فقد جمع بين العلم المؤنث والأعجمي ، ربما تأثراً بالجرجاني أو بالفارسي ، وأضاف في إيجاز بالغ الدقة ما فيه ثلاثة أسباب ، وأنه لا سبيل إلى صرفه أبداً ، يقول : "وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها ورد التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه ، وقد جمعهما الشاعر في قوله :

لم تتلفع بفضل مئزرها   دعدٌ ولم تسق دعد في العلب

وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور فإن فيهما ما في نوح ولوط مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه."(٢)

ويؤكد ابن الحسين الخوارزمي في شرحه مفصل الزمخشري استحسان صرف المؤنث متى سكن وسطه ، ويرد على القائلين بأن المؤنث الساكن الوسط ينصرف في الشعر للضرورة. يقول : "الاسم إن وجد فيه التركيب على ما ذكرناه من التفسير ، أو سببان من أسباب امتناع الصرف كما هو مذهب النحويين إلاَّ أنه متى كان ثلاثياً ساكن الحشو فإن فيه خفة، وأما الاستحسان أن يصرف لمقاومة الخفة فيه الثقل الناشئ من سبب امتناع الصرف فيصير كأن ذلك الثقل لم يوجد فيه.

فإن سألت ألا يجوز أن يكون انصراف دعد في البيت للضرورة ؟ أجبت : الأصل في الكلام أن لا يحمل على الضرورة لا سيما إذا كان محتجا به ."(٣)

(١) المقتصد ٩٩٤ – ٩٩٥.

(٢) المفصل ٢٢ ، ٢٣

(٣) التخمير ١/٢٢٥

وابن عصفور الإشبيلي يؤكد ما قاله السابقون من جواز الأمرين وأن المؤنث المسمى بمذكر يجب منعه، ويبين أنه لم يخالف هذا الرأي إلاَّ عيسى بن عمر، يقول: "فإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولا من مذكر أو لا يكون. فإن لم يكن منقولاً من مذكر فلا يخلو أن يضاف إليه علة واحدة أو أزيد فإن انضاف إليه أزيد من علة فيمتنع الصرف، وإن انضاف إليه علة واحدة فيجوز فيه وجهان : الصرف، ومنعه. فمن لحظ التأنيث والتعريف منعه الصرف ، ومن لحظ لخفة بسكون وسطه جعل الخفة معادلة لإحدى العلتين.

فإن كان منقولاً من مذكر امتنع الصرف، لأن فيه التعريف والتأنيث وخروجه عن الخفيف - وهو التذكير - إلى الثقيل - وهو التأنيث، ولا يُجَوِّزُ غير ذلك إلاَّ عيسى بن عمر فإنه يجريه مجرى المؤنث الذي لم ينقل من مذكر فيجيز فيه الصرف ومنعه."(١)

وإذا ما انتقلنا إلى ابن هشام وجدناه يردد كلام السابقين ويرجح المنع من الصرف ، يقول : " .. أو عربيا ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو زيد وبكر ، وعمرو – أسماء نسوة – هذا قول سيبويه ، وذَهَب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان. وإن لم يكن منقولا من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهِنْد ودَعْد وجُمْل ، ومنع الصرف أولى ، وأوجبه الزجاج ، وقد اجتمع الوجهان في قوله :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تُسْقَ دعدُ في العلب"(٢)

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٥

(٢) شرح شذور الذهب ٤٥٩ ، وانظر أيضاً شرح قطر الندى ٣٤٥

ويبدو أن النحويين اكتفوا في هذا المجال بترديد الآراء التي نقلت إليهم فمنذ سيبويه وحتى ابن هشام نجد الكلام متشابها يختلف في زيادة تفصيل أو شدة اختصار، لكن أحدا لم يأت بجديد ولم يقل كلمة فصل في هذا المجال. بل يكاد يجمع النحاة على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيا وسطه ساكن يجوز صرفه ويجوز منعه، ويختلفون في أفضلية أحد الوجهين فبعضهم يرى أفضلية المنع وبعضهم يرى أفضلية الصرف، فمن رأى أفضلية المنع فإنما نظر إلى اجتماع العلتين، ورأى أن الخفة تقاوم علة لكن التأنيث أقوى من العجمة فهي مع الأعجمي تجعله منصرفا دائما ومع المؤنث تُجوِّز الصرف. والمنع أولى. ومن رأي أفضلية الصرف فإنما نظر إلى أصل، الكلمة فأصلها منصرف قبل أن تجتمع عليها العلمية والتأنيث فلما جاء سكون الوسط أدى إلى الخفة فدفع إلى الصرف فمن ثم استحسن الصرف وفضله على المنع.

ومن العجيب أن بعض النحاة يرى أن المؤنث إذا سمي بمذكر لم ينصرف ثم بعد ذلك يجيز الصرف في مثل مصر.

ثالثاً : مصرفي المعاجم :

ذكرت المعاجم لفظ مصر إبان حديثها عن مَصْرِ الشاة ، ومَصْر العطاء ، ومَصْر المكان ، ثم عرّجتْ ، على بيان لفظ مصر ، وأنها تدل على مكان محدد ثم ذكرت منعها من الصرف أو صرفها اعتمادا على الفلسفة التي يتبناها صاحب هذا المعجم أو ذاك فالخليل بن أحمد يقول: "والمصر كل كورة تقام فيها الحدود ، وتغزى منها الثغور ، ويقسم فيها

الفيء والصدقات من غير مؤامرة الخليفة ، وقد مصَّرَ عُمر بن الخطاب سبعة أمصار منها: البصرة والكوفة فالأمصار عند العرب تلك.

وقوله تعالى: ﴿اهبطوا مصراً﴾ من الأمصار، ولذلك نونه، ولو أراد مصر الكورة بعينها لما نون ، لأن الاسم المؤنث في المعرفة لا يجرى. ومصر اليوم كورة معروفة بعينها لا تُصرَف."

ومن جاء من بعد الخليل ينقل الجزء الأول من الحديث عن مصر وقد يضيف أن الذي بناها هو المصر بن نوح أو ابن مصر ايم بن نوح ثم يذكر رأي سيبويه في منعها الصرف أو عدم منعها يقول الجوهري: "والمِصْرُ ، بالكسر : الحاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، كالماصير ، والحَدُّ بينَ الأَرضَيْنِ، والوعاءُ، والكُورَةُ ، والطينُ الأحْمَرُ. والمُمَصَّرُ ، كمُعَظَّم : المَصبُوغُ به. ومَصَّرُوا المكان تَمْصيراً : جَعَلوهُ مِصْراً فَتَمَصَّرَ. ومِصْرُ : المدينةُ المَعْروفةُ ، قد سُمِّيَتْ لِتَمصُّرِها، أو لأنَّهُ بَناها المِصْرُ بنَ نوحٍ ، وقد تُصرَفُ، وقد تُذَكَّرُ."(١)

أما ابن منظور فإنه يجمع ما في الصحاح للجوهري ، ويضيف إليه ما في التهذيب ، وما في غيره ، يقول : "والمِصْرُ : الحدَ في كل شيء ، وقيل : المصر الحَدُ في الأرض خاصة. الجوهري : مِصْر هي المدينة المعروفة، تذكر وتؤنث؛ (عن ابن السراج). والمِصْر : واحد الأمْصار. والمِصْر : الكُورَة ، والجمع أمصار. ومَصَّروا الموضع : جعلوه مِصْراً وتَمَصَّرَ المكانُ : صار ، مصراً ، ومِصْرُ : مدينة بعينها، سميت بذلك لتَمَصُّرِها، وقد زعموا أن الذي بناها إنما هو المِصْرُ بن نوح، عليه السلام؛ قال ابن سيده : لا أدري كيف ذاك، وهي تصرف ولا تُصْرف. قال سيبويه في قوله تعالى : [اهْبِطُوا مِصْراً] ؛ قال بلغنا أنه يريد

---

(١) القاموس المحيط (مصر)

مِصْرَ بعينها. التهذيب في قوله : ﴿اهبطوا مصراً﴾ ، قال أبو إسحاق : الأكثر في القراءة إثبات الألف ، قال : وفيه وجهان جائزان، يراد به مصرٌ من الأمصار، لأنهم كانوا في تيه، قال : وجائز أن يكون أراد مِصْرَ بعينها فجعلَ مِصْراً اسماً للبلد فَصَرَف لأنه مذكر، ومن قرأ. مصر بغير ألف أراد مصر بعينها كما قال : ﴿ادخلوا مصر إن شاء الله﴾ ، ولم يصرف لأنه اسم المدينة، فهو مذكر سمى به مؤنث. وقال الليث : المِصْر في كلام العرب كل كُورة تقام فيها الحُدود ويقسم فيها الفيءُ والصدَقاتُ من غير مؤامرة للخليفة. وكان عمر، رضى الله عنه، مَصَّر الأمصارَ منها البصرة والكوفة. الجوهري : فلان مَصَّر الأَمْصَارَ كما يقال مَدَّن المُدُنَ، وحُمُرٌ مَصارِ ، ومَصارى: جمعُ مِصْرِي (عن كراع)."[١]

وهكذا كان اللسان ناقلا أمينا دون أن يضيف رأيا أو يقوي رأيا، أو يضعف آخر، أو يناقش حجة ، ولعل هذه كانت سمة التأليف في عصر ابن منظور.

إن تفسير المعنى يقتضي النقل لكن في ظل وجود مشكلة لغوية لابد من المناقشة وإعمال الفكر ، بيد أن رجال المعاجم اكتفوا في هذا المجال بطرح القضية فقط ، وهذا في ذاته جهد يشكرون عليه.

وفي معجم البلدان أن مصر سميت بهذا الاسم نسبة للمصر بن مصرايم بن حام بن نوح عليه السلام ، إذ هو الذي اختطها ، وعندما عرض قوله تعالى: ﴿اهبطوا مصراً﴾ قال : "فمن لم يصرف فهو علم لهذا الموضع."[٢]

بعد عرض رأي اللغويين في لفظ مصر يمكننا أن نقول إن الخليل وحده بين هؤلاء اللغويين (وهو أقدمهم) صرح بأن مصر لا تتصرف أما

(١) اللسان (مصر)

(٢) معجم البلدن (مصر)

بقية اللغويين فقد نقلوا إجازة الصرف والمنع في مصر وذلك على أساس أن مصر علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط فيجوز صرفه ويجوز منعه. وقد تبع الخليلَ ياقوت في معجم البلدان.

غير أن هؤلاء اللغويين قد لفتوا نظر البحث إلى أن مصر ربما تكون أعجمية ، حيث سميت بهذا الاسم نسبة للمصر بن مصرايم بن نوح عليه السلام، ومصر ابن نوح أقدم من العربية.

رابعاً : مصر في كتب التفسير وما يتعلق بها :

إن معظم كتب التفسير وما يتعلق بها تلك التي اهتمت باللغة في ثنايا تحليلها النص القرآنيَّ لم تضف جديداً إلى ما قاله النحاة في كتبهم إبان الحديث عن الممنوع من الصرف، وذلك عندما حللوا قوله عز وجل: ﴿اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم﴾ ، فالفراء يرى أنها مثل هند ودعد فيجوز صرفها للخفة وأنه يمكن أن تكون الألف للوقوف عليها ويرجح الرأي الأول لمجيئها في موضع آخر بغير ألف ، أو تكون مصر بمعنى القرية - واحد الأمصار - لأن ما سألوه لا يكون إلاَّ في القرى.(١)

ويرى الأخفش الرأي نفسه من جواز منعها وصرفها لخفتها يقول : "فزعم بعض الناس أنه يعني فيهما جميعاً مصر بعينها ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو كهند وجُمْل فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه ، وقال بعضهم أما التي في يوسف فيعني بها مصر بعينها والتي في البقرة يعني بها مصرا من الأمصار."(٢)

ويؤكد ذلك الزجاج فيراها بالتنوين مراداً بها مصرا من الأمصار لأنهم كانوا في تيه، ويجوز أن يراد بها مصر بعينها فصرفت لأنها مذكر،

---

(١) معاني القرآن للفراء ٤٢/١ ، ٤٣

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٧٣/١

ويشير إلى قراءة (مصر) بغير ألف كما جاء : ادخلوا مصر إن شـــاء الله آمنين. (١)

والنحاس يقول : "اهبطوا مصراً نكرة. هذا أجود الوجوه لأنها فـي السواد بألفٍ وقد يجوز أن تصرف تجعل اسماً للبـــلاد ، وإنمـــا اخترنـــا الأول؛ لأنه لا يكاد يقال مثل مصر بلاد ، ولا بلد ، وإنما يقال لها : بلدة ، وإنما يستعمل بلاد في مثل بلاد الروم ، وقال الكسائي : يجوز أن تصرف مصر ، وهي معرفة لخفتها يريد أنها مثل هند. وهذا خطـــأ علـــى قـــول الخليل وسيبويه الفراء ؛ لأنك لو سميت امرأة بزيد لم تصـــرف ، وقـــال الكسائي : يجوز أن تصرف مصر وهي معرفة لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف في الكلام إلاّ أفعل منك."(٢)

والزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿اهبطوا مصراً فإن لكم مـا سألتم﴾ يقول : "وبلاد التيه ما بين بيت المقدس إلى قنسرين وهي اثنا عشر فرسخا في ثمانية فراسخ، ويحتمل أن يريد العلم وإنما صرفه مع اجتمـــاع السببين فيه ، وهما التعريف والتأنيث لسكون وسطه كقوله ونوحاً ولوطاً ، وفيهما العجمة والتعريف ، وإن أريد به البلد فما فيه إلا سبب واحد ، وأن يريد مصرا من الأمصار ، وفي مصحف عبد الله وقرأ بـــه الأعمـــش : اهبطوا مصر بغير تنوين كقوله ادخلـــوا مصـــر وقيـــل هـــو مصرائيـــم فعرب." (٣)

والزمخشري هنا يلفت نظرنا إلى أن مصر ربما يكون لفظا مُعَرَّبـــا ، أي أعجميا.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٤٤/١

(٢) إعراب القرآن ١/ ٢٣٢

(٣) الكشاف ٧٢/١

والإمام فخر الدين الرازي يردد أقوال السابقين ، ولعله يـورد رأي الزمخشري – من غير أن يذكر اسمه – من أن مصر علم مؤنـث ففيـه سببان ، وصرف لسكون وسطه ، وقاسه على نوح ولوط ، وهو ينقل عن كثيرين غير الزمخشري ويصرح بأسمائهم ، يقول : "القراءة المشهورة : ﴿مصراً﴾ بالتنوين وإنما صرفه مع اجتماع السببين فيه وهمـا التعريـف والتأنيث لسكون وسطه كقوله : ﴿ونوحاً هدينا. ولوطاً﴾ وفيـهما العجمـة والتعريف وإن أريد به البلد ، فما فيه إلا سبب واحد، وفي مصحف عبـد الله وقرأ به الأعمش : ﴿اهبطوا مصر﴾ بغير تنويـن كقولـه : ﴿ادخلـوا مصر﴾ واختلف المفسرون في قوله : ﴿اهبطوا مصر﴾ روى عـن ابـن مسعود وأبي بن كعب ترك التنوين ، وقال الحسن: الألف في مصراً زيادة من الكاتب فحينئذ تكون معرفة فيجب أن تحمل على ما هو المختص بـهذا الاسم وهو البلد الذي كان فيه فرعون وهو مروي عن أبي العالية والربيع، وأما الذين قرءوا بالتنوين وهي القراءة المشهورة فقد اختلفوا ، فمنهم مـن قال : المراد البلد الذي كان فيه فرعون ودخول التنوين فيه كدخوله فـي نوح ولوط ، وقال آخرون : المراد الأمر بدخول أي بلد كان. كأنه قيـل لهم : ادخلوا بلداً أي بلد كان لتجـدوا فيـه هـذه الأشـياء ، وبالجملـة فالمفسرون قد اختلفوا في أن المراد من مصر هو البلد الذي كانوا فيه أولاً أو بلد آخر . . . . أما أبو مسلم الأصفهاني فإنه جوز أن يكـون المـراد مصر فرعون واحتج عليه بوجهين. الأول: أنا إن قرأنا: ﴿اهبطوا مصر﴾ بغير تنوين كان لا محالة علماً لبلد معين وليس في العالم بلدة ملقبة بـهذا اللقب سوى هذه البلدة المعينة فوجب حمل اللفظ عليه ولأن اللفـظ إذا دار بين كونه علماً وبين كونه صفة فحمله على العلم أولى من حملـه علـى الصفة مثل ظالم وحادث، فإنهما لما جاءا علمين كان حملهما على العلميـة أولى. أما إن قرأنا بالتنوين فإما أن نجعله مع ذلك اسم علم ونقول: إنه إنما

دخل فيه التنوين لسكون وسطه كما في نوح ولوط فيكون التقرير أيضاً ما تقدم بعينه ، وأما إن جعلناه اسم جنس فقوله تعالى: ﴿اهبطوا مصراً﴾ يقتضي التخيير، كما إذا قال : أعتق رقبة فإنه يقتضي التخيير بين جميع رقاب الدنيا."(١)

أما أبو حيان فإنه يصرح بأن مصر أعجمية ففيها ثلاثة أسباب لمنعها من الصرف فلا سبيل إلى صرفها ، يقول : "فأما من صرف فإنه يعني مصراً من الأمصار غير معين واستدلوا بالأمر بدخول القرية ، وبأنهم سكنوا الشام بعد التيه، وبأن ما سألوه من البقل وغيره لا يكون إلاَّ في الأمصار ، وهذا قول قتادة والسدى ومجاهد وابن زيد ، وقيل هو مصر غير معين لكنه من أمصار الأرض المقدسة بدليل ادخلوا الأرض المقدسة ، وقيل أراد بقوله مصرا وإن كان غير معين مصر فرعون ، وهو من إطلاق النكرة ويراد بها المعين كما تقول : ائتني برجل وأنت تعني به زيداً. قال أشهب قال لي مالك: هي مصر قريتك مسكن فرعون وأجاز من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين أن تكون مصر هذه المنونة هي الاسم العلم. والمراد بقوله أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا ، قالوا: وصرف وإن كان فيه العلمية والتأنيث كما صرف هند ودعد لمعادلة أحد السببين لخفة الاسم لسكون وسطه قاله الأخفش. أو صرف لأنه ذهب باللفظ مذهب المكان ، فذكره فبقى فيه سبب واحد فانصرف. وشبهه الزمخشري في منع الصرف وهو علم بنوح ولوط حيث صرفا وإن كان فيهما العلمية والعجمة لخفة الاسم بكونه ثلاثياً ساكن الوسط. وهذا ليس كما ذهبوا إليه من أنه مشبه لهند أو مشبه لنوح؛ لأن مصر اجتمع فيه ثلاثة أسباب وهي التأنيث والعلمية والعجمة ، فهو يتحتم منع صرفه بخلاف هند فإنه ليس فيه سوى العلمية والتأنيث. على أن من النحوين من خالف في هند وزعم أنه لا يجوز فيه إلاَّ منع الصرف وزعم أنه لا دليل على ما ادعى النحويون الصرف في قوله:

---

(١) التفسير الكبير ٥٣٢/١ ، ٥٣٣

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب

وبخلاف نوح فإن العجمة لم تعتبر إلا في غير الثلاثي الساكن الوسط وأما إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط فالصرف. وقد أجاز عيسى بن عمر منع صرفه قياسا على هند، ولم يسمع ذلك من العرب إلا مصروفا فهو قياس على مختلف فيه مخالف لنطق العرب فواجب اطراحه."[1]

غير أن أبا حيان مع تصريحه بأعجمية لفظ مصر لم يقدم لنا دليلا على هذه العجمة مع أن اللفظ كما رأينا موجود في العربية فله جذر واستعمال واشتقاقات فإذا قلنا أنه أعجمي وجب علينا أن ندعم هذا الرأي بالدليل.

أما الآلوسي فقد نقل من البحر والكشاف وغيرهما ، يقول : "والمصر البلد العظيم ، وأصله الحد والحاجز بين الشيئين، قال:

وجاعل الشمس مصرا لاخفاء به بين النهار وبين الليل قد فصلا

وإطلاقه على البلد ، لأنه ممصور ، أي محدود ، وأخذه من مصرت الشاة أمصرها إذا حلبت كل شيء في ضرعها بعيد، وحكى عن أشهب أنه قال: قال لي مالك: هي مصر قريتك مسكن فرعون فهو إذا علم، وأسماء الأماكن قد تعتبر من حيث المكانية فتذكر، وقد تعتبر من حيث الأرضية فتؤنث، فهو إن جعل علما فإما كونه بلدة فالصرف مع العملية والتأنيث لسكون الوسط، وإما باعتبار كونه بلدا، فالصرف على بابه؛ إذ الفرعية الواحدة لا تكفي في منعه، ويؤيد ما قاله الإمام مالك رضى الله تعالى عنه أنه في مصحف ابن مسعود مصر بلا ألف بعد الراء، ويبعده أن الظاهر من التنوين التنكير، وأن قوله تعالى:﴿ادخلوا الأرض المقدسة﴾ يعني الشام التي كتب الله لكم للوجوب كما يدل عليه عطف النهي، وذلك

(١) البحر المحيط ٣٩٧/١.

يقتضي المنع من دخول أرض أخرى ، وأن يكون الأمر بالهبوط مقصورا على بلاد التيه وهو ما بين بيت المقدس إلى قنسرين.

ومن الناس من جعل مصر معرب مصرائيم كإسرائيل اسم لأحد أولاد نوح عليه السلام وهو أول من اختطها فسميت باسمه، وإنما جاز الصرف حينئذ لعدم الاعتداد بالعجمة لوجود التعريب والتصرف فيه." (١)

وفي موضع يونس يقول الآلوسي أيضا : "ومصر غير منصرف ؛ لأنه مؤنث معرفة ، ولو صرفته لخفته كما صرفت هندا لكان جائزا."(٢)

وهكذا قدم لنا اللغويون والمفسرون آراء النحاة مرة أخرى وأضافوا إليها شيئا جديدا لم ينص عليه النحاة وهو أنها أعجمية الأصل ، وهذا يدفعنا إلى البحث في النقوش المصرية القديمة في محاولة لتأصيل لفظ مصر. من أطلقه ؟ ومن أول من استخدمه ؟ وماذا يعني في تلك النقوش.

خامسا : مصر في اللغات القديمة :

لم تصل إلينا نقوش مصرية قديمة تحمل لفظ مصر بوصفه اسما لبلدنا هذه في لغة المصريين القدماء ، ولكن وجدت نقوش قديمة تعبر عن استخدام هذه اللفظ علما على بلدنا في رسائل خارجية موجهة إلى المصريين ، يقول الدكتور عبد العزيز صالح: "فمن أقدم المصادر الخارجية المعروفة التي سجلت اسم مصر ، رسالة وجهها أمير كنعاني إلى فرعون مصر خلال الربع الثاني للقرن الرابع عشر ق. م ، وأشار فيها إلى أنه قد يضطر إزاء تهديد جيرانه له إلى إرسال أهله إلى [ماتو مصرى] أي إلى أرض مصر (ولفظة ماتو لفظة أكدية الأصل تعني معنى

---

(١) روح المعاني ١ /٢٧٥

(٢) روح المعاني ١١/١٧١

الأرض). وأضافت رسائل أخرى من العصر ذاته عدة أسماء قريبة من لفظ [مصر] مثل أسماء : [مشرى] و [مشرى] و [مصرى] في لوحة ميتانية وجهها صاحبها إلى فرعون مصر. واسم [مصري] في لوحة اشورية بعث بها صاحبها إلى فرعون مصر أيضا. واسم "مصر" في نص من رأس الشمرا في شمال سوريا. واسم [مصرم] في نص فينيقى من أوائل الألف الأول ق. م أو نحوها.

وعادت النصوص الأشورية فرددت اسم مصر خلال القرون التاسع والثامن والسابع ق.م بأكثر من صورة واحدة ، فكتبته مصري ومصر ... ، وقال الفرس القدماء عنه مضرايا ومدرايا (وربما مودارتو أيضا). وكتبه البابليون في أواخر القرن السادس ق.م [مصرو] و[مصو]. وقال عنه المعينيون اليمنيون "مصر و "مصرى". وكتبته نصوص التوراة "مِصر" (أو مصور) و "مصرايم" ، وقالت [يؤورى مصر] بمعنى نيل مصر ، و [إيريس مصرايم] بمعنى أرض مصر . . . ، ثم قالت عنه النصوص الآرامية السوريانية "مصرين". وعبر عنه شاعر بدوى من بداية العصور الإسلامية بنفس التسمية ... ، وذلك فضلا بطبيعة الحال عن تعبير لغة القرآن الكريم عنه بلفظه الفصيح [مصر] ، وتعبير لغتنا الدارجة عنه بلفظ [مصر].(١)

على أن مكونات اللفظ مصر وهي الميم والصادر والراء وجدت في اللغة الأجريتية أيضا فقد "أثبتت النقوش كلمة (م ص ر) والنسبة إليها (م ص ر ي) والجمع (م ص ر ي م) بمعنى المصريين، وقد وردت هذه الكلمات في تراكيب متعددة من ذلك: (ب ن / م ص ر ي) أي ابن

(١) حضارة مصر القديمة وآثارها ١/ ٥ ، ٦

مصري ، وردت صيغة الجمع في عبارة ذات دلالـة : (أ م ن / ا ل / م ص ر ي م) ، أي : آمون إله المصريين." (١)

وبهذا يكون لفظ مصر موجودا في اللغات السامية منذ أكثر من خمسة وثلاثين قرنا مما قد يشعر أن اللفظ سامي ، فيدعو ذلك إلى عده أصلا ساميا مشتركا ؛ فقد استخدمته الأكادية ، والأجريتية ، والأشورية والعبرية ، والعربية. لكن هذا لا يقطع بكونه ساميا ، إذ إن استعمال الأكادية والأجريتية للفظ – وفيهما أقد النقوش التي وصلت إلينا حاملة لفظ مصر – لا يعدو أن يكون محاكاة من أهل هذه اللغات للمصريين المجاورين لهم في استعمالهم هذا اللفظ وإطلاقه علما على بلدهم فنحن نسمي الأماكن بأسمائها ونستخدم أسماء هذه الأماكن في لغتنا كما يستخدمها أهلوها وهذا لا يعني أن أسماء هذه الأماكن أصيلة في لغتنا بقدر ما يعني أننا حاكينا أهل هذه البلاد في استعمالهم للألفاظ المطلقة على تلك الأماكن.

إن وجود أصل عربي للفظ مصر ، ووجود روافد سامية قديمة ترجع إلى أكثر من خمسة وثلاثين قرنا لا يمنع من أن يكون لها أصل غير عربي وغير سامي كما أنه لا يمنع أن يكون هذا اللفظ علما على بلدة غير عربية جمعتها بجيرانها علاقات فتعاملت معها وتأثرت بهم وتأثروا بها وورد اسمها في لغاتهم واستعملت في لغتها ألفاظا من ألفاظهم شأن أي صراع لغوي ينشأ بين لغتين يحدث بينهما احتكاك بطريقة ما من الطرق فتؤثر هذه في تلك وتتأثر بها ، وكلمة حمص مثال واضح على ذلك فهي من الأصل العربي حمص العين : أزال قذاها ، ولكنها تستخدم علما على منطقة فهي علم مؤنث وأقر النحاة عجمتها – مع التقائها والأصل العربي حمص.

(١) اللغة الأجرتية بنيتها وعلاقتها بالعربية . مجلة علوم اللغة المجلد الأول العدد ٢/ ص٢٩

الخاتمة

وردت مصر في القرآن الكريم في خمسة مواضع كانت في موضع البقرة منونة، وهي غير قاطعة الدلالة على كونها مصر الوطن، وقد قرأ الأعمش والحسن في هذا الموضع بحذف التنوين (مصرَ)، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود، في حين لم ترد قراءة واحدة في المواضع الأربعة الأخرى بتنوين مصر الأمر الذي يرجح رأي اللغوي العبقري الخليل بن أحمد في أن مصر الكورة لا تكون إلاّ ممنوعة من الصرف؛ لأنها في المواضع التي يقطع فيها بدلالتها على القطر (مصر بعينها) لم تصرف في أي قراءة من القراءات، وجاء صرفها فقط في موضع البقرة وحده وهي كما رأينا ليست قاطعة الدلالة على أنها مصر بعينها.

وباستعراض آراء النحاه نخلص إلى ما يلي:

- العلم المذكر إذا سمى به مؤنث لا ينصرف خف أو ثقل.
- ما فيه ثلاث علل للمنع لا ينصرف خف أو ثقل.

وباستعراض آراء اللغويين ومعجم البلدان نخلص إلى ما يلي:

- مصر علم على هذه الكورة سميت بذلك لأن الذي بناها هو المصر بن نوح عليه السلام. فهي علم مذكر سمى به مؤنث.
- مصر بهذه التسمية وهذه النشأة ليست في بلاد العرب ولم يكن أهلها يتحدثون العربية ومن ثم فهي غير عربية ، أي : أعجمية.

وبالنظر في كتب التاريخ والحضارة يتضح ما يلي :

- قدم وجود لفظ مصر فهو موجود في نقوش قديمة في رسائل موجهة إلى ملك مصر، كما أنه موجود في نقوش سامية أجريتية وغيرها.
- يتعدد ذكر "مصر" في لغات قديمة بألفاظ متقاربة فهي مثلاً مجر - مِصُر [1] وغير ذلك.
- أقدم نص يحمل لفظ مصر يرجع إلى القرن الرابع عشر ق.م، وهو نص سامي مما يدل على أن لفظ مصر أصل سامي مشترك.

لكن هذا لا يمنع من أن يكون الاستخدام السامي للفظ مصر مجرد محاكاة لاستعمال المصريين هذا اللفظ علماً على بلدهم؛ إذ إننا نخاطب الأمم بأسمائها ونذكرهم بأسماء بلادهم لا بما نطلقه على بلادهم من ألفاظ وصفات في لغاتنا، فالاستخدام السامي للفظ مصر لا يعني مطلقاً أن هذا اللفظ لا يستخدمه المصريون، أو لا يعني أن اللفظ أصله سامي أطلقه الساميون على مصر ثم أعجب به المصريون بعد ذلك فسمَّوا بلادهم به.

والذي يطمئن إليه البحث الآن هو أن أصلاً مشتركاً بين السامية وغيرها من اللغات المتجاورة هو "مصر" استخدمه الساميون بمعنى الحد ، والحاجز، وغيرها، واستخدمه المصريون علماً على بلدهم، ومن ثم يصرف هذا اللفظ في العربية إذا استخدم بمعنى الحد أو الحاجز أو الحصن أو القرية، وأما إذا استخدم علماً على مصر النيل فإنه يمنع من الصرف.

وللألفاظ المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات أمثلة كثيرة؛ فقد ذكر النحويون أن "حِمْص" أعجمية، مع أن لها أصلاً عربيًا، فقد جاء في

---

(١) يراجع في ذلك: حضارة مصر القديمة وآثارها ١/٧: ١١.

اللسان: "حمص القذاة: رفق بإخراجها مسحًا مسحًا، قال الليث: إذا وقعت قذاة في العين فرفقت بإخراجها مسحًا رويدًا قلت حمصتها بيدي.."[١]
وجاء فيه أيضاً: "وحمص كورة من كور الشام أهلها يمانون، قال سيبويه: هي أعجمية ولذلك لم تصرف. قال الجَوْهَرِي: حِمْص يذكر ويؤنث."[٢]

وأيا ما كان الأمر فإن مصر علم على بلد غير عربي أو لم يكن عربياً شأنه في ذلك شأن حمص وجور وماه وغيرها من أسماء البلدان غير العربية فهو إذن يمثل نوعاً معيناً من الممنوع من الصرف هو العلم الأعجمي، يضاف إلى ذلك علة أخرى هي أنه اسم دولة فهو مؤنث فيجمع إلى العلمية والعجمة التأنيث مما يقطع بعدم جواز صرف مصر؛ بناء على مقولة النحاة أنفسهم : إن ما فيه ثلاثة أسباب ممنوع أبداً.[٣]

(١، ٢) اللسان: (حمص).
(3) راجع في ذلك مثلاً: المفصل ٢٣.

المصادر والمراجع

****

١- الآلوسي ، شهاب الدين السيد محمود ت ١٢٦٠هـ

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع الثاني ، دار الفكر بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣هـ

٢- الأخفش ، سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ

- معاني القرآن تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد عالم الكتب. بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢- الأنصاري ، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف ت ٥٤٠هـ.

- الإقناع في القراءات السبع. حققه وعلق عليه أحمد فريد المزيدي دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٤- البنا ، أحمد محمد ت ١١١٧هـ

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل. مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥- الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١ هـ

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد العراق ١٩٨٢م.

٦- الجوهري

- الصحاح في اللغة.

٧- الحموي ، ياقوت

- معجم البلدان

٨- ابن خالويه ت ٣٧٠هـ

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. عني بنشره ج. برجشتراسر. مكتبة المتنبي القاهرة.

٩- الخوارزمي ، القاسم بن الحسين ت ٦١٧هـ

- التخمير : شرح المفصل في صنعة الإعراب تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

١٠- الداني ، أبو عمر وعثمان بن سعيد ت ٤٤٤هـ

- كتاب التيسير في القراءات السبع عني بتصحيحه أوتويرتزل دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١١- الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. ت ٣١١هـ

- ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق هدى قراعة. طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق د.عبد الجليل شلبي. دار الحديث. القاهرة الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢- الزجّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ

- الإيضاح في علل النحو. تحقيق د.مازن المبارك. دار النفائس بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

١٣- الزمخشري ، محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل دار المعرفة بيروت.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق د. محمد عبد المقصود ، ود. حسن عبد المقصود الطبعة الأولى دار الكتاب المصري ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٤- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل ت ٣١٦هـ
- الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٥- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه. طبعة بولاق ١٣١٧هـ.

١٦- صالح ، عبد العزيز
- حضارة مصر القديمة وآثارها.مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٩.

١٧- ابن عصفور ت ٦٦٩هـ
- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د.صاحب أبو جناح

١٨- الفخر الرازي
- التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٩- الفرَّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ
- معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار. دار السرور. القاهرة.

٢٠- الفيروزابادي

-القاموس المحيط
- بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢١- المبرد ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأرزدي الثمالي ت ٢٨٥
- المقتضب. تحقيق الأستاذ عبد الخالق محمد عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
٢٢- ابن منظور
- اللسان.
٢٣- النحاس ، أبو جعفر محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ
- إعراب القرآن. تحقيق د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب. بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٤- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت ٧٦١هـ.
- شرح شذور الذهب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بيروت. لبنان ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية بيروت - لبنان ١٩٩٢م.